قراءة في الخلفية الثقافية
لضعف الأداء الحزبي في الجزائر

أ/ كنزة مغيش حامة

إنه لا يمكن فهم السلوك السياسي فهما كاملا من دون معالجته ثقافيا، ولا يمكن فهم سيكولوجية المجتمع حول عالم السياسة من دون أن نتعرف على مجموع الرموز والقيم والمعتقدات والتوجهات التي تتحكم في هذا السلوك لأنها من يشكل ثقافة الفرد حول طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ حول مسألة السلطة وشرعيتها وانتقالها وكيفية تنظيمها؛ حول النظام السياسي وكيف يفترض أن يعمل، ولأنها أيضا من يحدد كيف يفسر الفرد الدور الصحيح لهذا النظام ومدى إدراكه لهذا الدور بل ونظرته إليه والتزاماته إزاءه... كلها قضايا لا يصعب تسجيل تأثيرها على النظام السياسي والحياة السياسية إجمالا، لذلك فالثقافة السياسية هي التي تعطي للعملية السياسية شكلا ومعنى، وتمدها بالقواعد التي تحكم ذلك السلوك السياسي على اعتبارها نتاجا للتاريخ المتراكم للنسق السياسي وتمتد بجذورها إلى كل الأحداث العامة والخبرات الخاصة فيه.

وللأحزاب السياسية كغيرها من المؤسسات داخل المجتمع أبعاد قيمية تضاف إلى أبعادها الهيكلية، وهي مرتبطة بظروف هذا المجتمع وما يتوافر لديه من إطار قيمي وثقافي وقدرات على العمل الجماعي المنظم من جهة، وبدرجة ضعف أو قوة تأسس المصالح فيه من جهة أخرى؛ لذلك لن يكون رصد المتغيرات المتعلقة بالأدوار والوظائف التي تؤديها الأحزاب مجديا من دون أن يكون في ضوء الثقافة السياسية للنسق السياسي، لأنها الإطار الذي يفسر لنا دينامية العمل الحزبي ويساعدنا في تقييم أدائه.

وعليه، تحليل أداء الحزب السياسي من الزاوية الثقافية يزيد من قدرة الباحث على

الإحاطة بمدى تفاعله مع البيئة السياسية من جهة ومدى قدرته على العمل من جهة أخرى لأن ثقافة أعضاء الحزب، مواقفهم، توجهاتهم حول السياسة محدد للعلاقات الداخلية فيه وهي في مجموعها قاعدة النشاط الحزبي والوسيلة التي يمكن من خلالها فهم القواعد والقيم المقبولة لديه وبالتالي فهم واقعه والتنبؤ بمستقبله . هذا ويعتبر اقتراب الثقافة السياسية بالنسبة إلينا محكا نظريا يسمح بقياس مدى تطور نظرة المجتمع بمختلف قواه ونزاعات المصالح بداخله إلى الحزب السياسي، بل وكيفية استعماله في ظل ذلك النزاع ودور النخب الحزبية في ذلك ومسألة نضالها قصد بلورة هوية مستقلة تعبر عن مطالب الحزب في ظل ذلك النزاع، وذلك في الواقع رصد وتحليل لدرجة مؤسسته وتحقيقه لمستوى من النمو السياسي على اعتبار أن التنمية السياسية عملية ثقافية في الأساس.

ويعتبر التعدد السياسي والحزبي واحدا من الملامح الرئيسة للنمو السياسي في الجزائر منذ بداية التسعينيات في ظل تزايد عالمي لحالات الانتقال من النظم اللاديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية أو هكذا يفترض، وتوسع للظاهرة الحزبية حتى في تلك الدول التي لا تعبر فيها عن أي واقع سياسي، وأصبحت الأنظمة السياسية ملزمة بتقديم هاته الشهادة المعبرة عن الحداثة، ولذلك كان إسباغ الطابع الديمقراطي على الممارسة السياسية في الجزائر قد تم في إطار عملية التحديث السياسي الذي تعايشه الجزائر منذ أكثر من عشرية وما يفرضه ذلك من تأكيد على دور العمل الحزبي الفعال. غير أن كل تفسير واقعي يريد تصوير مختلف التفاعلات التي يحدثها الحزب السياسي أو تتم بتأثيره في المجتمع بصورة واضحة لا يمكن إلا أن يؤكد أن تعددية الأحزاب في الجزائر وتشكلها مرتبط لحد بعيد بالإطار السوسيو- سياسي للمجتمع وبدرجة التحديث التي حققها، كما أن سيرها كتنظيمات لا يمكن إلا أن ينسجم مع الإطار المؤسسي للنظام السياسي الذي توجد في إطاره؛ وحتى قواعدها وزبائنيتها مرتبطة بالتقسيمات الاجتماعية الموجودة، وبهذا المنطق تعتبر الأحزاب - كما يؤكد دافيد أبتر- متغيرات تابعة[1] للمجتمع في ما يتعلق بأدائه السياسي، من خلال الوظائف الموكلة له عموما سواء كونه تنظيما سياسيا أم من حيث كونه تعبيرا عن الهيئة الناخبة أم

كونه طرفا في السلطة أم عند مراقبته لها أم كونه حاملا لمثل أو قيم، غير أن الأحزاب خلال ذلك الأداء تطور لنفسها منطقا داخليا للسلطة بالاعتماد على وسائلها الخاصة ويصبح ذلك مظهرا ذا دلالة من زاوية كونها أنساقا فرعية لأنها تصبح بمثابة ما يسميه أبتر بعالم صغير لمجتمع الغد (MICROCOSME) ما يؤهلها لتصبح بذلك متغيرا مستقلا يتجسد من خلال تأثر المجتمع والدولة بالتنظيم الحزبي القائم وبقرارات قادة الأحزاب وبالإطار الذي يفرضه الحزب على المجتمع.[2] هذا وتبقى طريقة أداء الحزب لهاته الأدوار كلها مرتبطة لحد بعيد بالمحيط الذي من خلاله يتحرك ويعمل ويتفاعل ويتكيف كما يؤكد فرانك سوروف[3]، وذلك من خلال البنى الدستورية والنظام الانتخابي، والبنى الاجتماعية والاقتصادية، وقواعد اللعبة السياسية وتراث وتقاليد الثقافة السياسية حيث يجعل من هذه العناصر سلسلة من الارتباطات بين المحيط والبنى والوظائف.

نفس التأكيد تقوم عليه تلك المداخل النظرية الفرعية التي درست الأحزاب السياسية في العالم الثالث في إطار دراسة التحول الديمقراطي كمدخل نظري رئيس والتي ركزت عموما حول تحليل منطق التحول والتغيير في النظام الحزبي؛ وتحليل طبيعتها من حيث النخب والبرامج السياسية والأطر الفكرية والديمقراطية الداخلية وتأثر ذلك بأنماط علاقتها بالدولة من حيث استقلاليتها عنها في النشأة والتنظيم والتمويل وانعكاسات هاته العناصر والمتغيرات البيئية على هيكلتها وأدائها.[4]

أثر التاريخ السياسي للنظام الجزائري على الثقافة السياسية والحزبية:

إن هذه الطروحات وغيرها كثير لهي تأكيد على أن فهم دينامية العمل السياسي في الجزائر اليوم غير ممكن من دون تحليل نوع العلاقة التي جمعت المجتمع بالمشروع السياسي الذي تبنته الفئة الحاكمة بعد الاستقلال بعد نجاحها في إبعاد المعارضة وبعد أن كان التزامها بعملية "البناء الوطني" كافيا في نظرها لنفي الاختلاف السياسي. فأقامت من حولها نوعا من القدسية السياسية كما يسميها عمر كارلييه Omar Carlier [5] القائمة على تجنيد مجموع من الرموز لتعزيز سلطتها وتحقيق الاستقرار والمركزية لها وأبرزها رمزية الثورة القائمة على المشروعية التاريخية، كما استغلت كل الأبعاد والرموز الثقافية والمؤسساتية ووظيفتها لصالح مشروعها السياسي من دون أدنى

احترام للتنوع السوسيولوجي والثقافي للمجتمع، ولجعل هذا المشروع في مأمن من الضغوط السياسية للمجتمع تم تسييس النزاعات الاجتماعية تسييسا عاليا نتج عنه خلط بين المجال العام والخاص وذوبان للمجتمع في الدولة وهيمنتها عليه كليا، في ظل رفض علني لتوفر فضاء تعددي وفتح للمنافسة المنظمة القائمة على الإجماع كشرط قبلي في بناء الدولة الحديثة.

لقد قام هذا النظام على أساس تجميع النخب في جسم سياسي واحد بذريعة البناء الوطني فكان عليها أن تتصهر في قالب ثلاثي {الإسلام العروبة الاشتراكية} وهي لم تؤمن به في كل الأحوال، الأمر الذي أرغم النظام على تبني خطاب دعائي وليس إيديولوجيا سوف يكون في نظر البعض سببا في فشل عملية البناء الوطني وكان غياب الأدلجة بتعريف عبد الله العروي في الواقع غيابا لثقافة سياسية تعبر عن شرعية الدولة ومؤسساتها وبذلك نفي الصراع السياسي والمصلحي والطبقي رغم وجوده فعليا وغلق الباب في وجه أي نقاش سياسي، فزيفت صورة المجتمع في مكوناته المتنوعة سوسيولوجيا والمتعددة ثقافيا[6] وأصبحت كل محاولة للاحتجاج شبه مستحيلة بعد أن أصبح الحديث عن أي اختلاف هو حديث عن العودة للاستعمار ومنبع للتجزئة والانقسام.

لقد تمّخض عن سيادة مصلحة الجماهير على حساب الاعتراف بالفرد ثقافة سياسية تنظر إلى الفرد بحسب موقعه في الجماعة، وموقع تلك الجماعة في شبكة العلاقات وموازين القوى في الدولة والمجتمع، في إطار منطق أعاد إنتاج روح الجماعة وروح التضامن القبلي وجعل منه الإسمنت الذي تقوم عليه تلك العلاقات، ليضمن النظام بذلك وحدته واستمراريته، فكان ذلك موطن ضعفه السياسي والفكري وسبب نزوعه فيما بعد إلى تغطية هذا الضعف عبر إقامة ما يسميه برهان غليون **قوة دعم دائمة** تعتبر بمثابة الاحتياط الإستراتيجي الذي يحميه من أخطار عدم الاستقرار، كما عمل على خلق قاعدة اجتماعية تدعم مشروعه التنموي من خلال الاستجابة لبعض مطالبها الاجتماعية والاقتصادية على حساب طموحاتها السياسية وعبر سياسة مركزية لشراء السلم الاجتماعي[7] ربط فيها كل شيء بالدولة وربطت المصالح الاجتماعية بمصالح الجماعة المسيطرة وربط كل شيء بالمركز بصورة تمنع أية معارضة، فأصبحت الدولة

كمؤسسة مركزية مرجعية الانتماء السياسي وتحولت مع الوقت إلى مركز للصراع الداخلي (انقلاب 65 و67) فكان انحصار السلطة في دائرة مغلقة سببا في لعبها لدور المعارضة أيضا، وسببا في هيكلة النخب الحاكمة في شكل جماعات منغلقة بدل تشكلها في صورة مفتوحة تسمح بالتغيير الإيجابي وتؤمن بالتداول على السلطة، فلم يكن أمامها سوى تجنيد الولاءات القبلية والعشائرية و... بصورة شوهت صورة الدولة كإطار قانوني وسياسي عام وحولتها لشبكات من العلاقات المشخصنة التي جعلت من المجال السياسي مجرد مركز لاستقطاب الزبائن وفق نموذج يصفه الهرماسي **بالنموذج التضامني** ويعود ذلك في نظره إلى كون المشاركة في النموذج الجزائري أقرب إلى التعبئة منه إلى المشاركة، الأمر الذي منع ظهور معارضة نظامية تقوم بمساءلة النظام في ظل ضعف سياسي كبير لحزب جبهة التحرير الوطني كمؤسسة حزبية وتعويضه بهياكل وسياسات كلفت بتنظيم المصالح وتمثيلها بما يتماشى وأهداف النظام والفئة الحاكمة[8] فأنتج ذلك مشروعا سياسيا تسلطيا كان فعالا نتيجة لما سمحت به عملية إعادة توزيع الريع النفطي من الحفاظ على الولاءات العمودية بين الدولة والمجتمع وما وفره ذلك من إمكانات للإدماج.

لقد أحدث هذا **المنطق الريعي** أثرا سلبيا على نسق القيم وعلى تكوين وتطوير العقليات والسلوكات وانعكس ذلك على علاقات السلطة داخل المجتمع؛ حيث كبحت تلك الممارسات نمو ثقافة سياسية تعددية، ومنعت ظهور نخب سياسية متمرنة على الممارسة التأسيسية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العليا للمجتمع والدولة لصالح فئات استفادت من أحادية النظام وهي لا تعتقد في صلاحه إلا بالقدر الذي يحقق به مصالحها وأهدافها. فخلق ذلك فراغا مؤسساتيا أصبحت تملؤه عناصر تتلون حسب المناسبات والظروف، وكان ارتباط هذه النخب بالنظام السياسي وبقيمه السياسية التي لا تؤمن بها أحيانا كثيرة سببا في غياب ثقافة سياسية بداية التعددية تساعد النظام في انتقاله إلى التعددية انتقالا حقيقيا، انتقال تعثر بعد ذلك بحالة الانسداد الذي عرفته الحياة السياسية منذ1992 وأزمة العنف السياسي الذي كان له تأثير كبير في إنتاج تجربة حزبية عادية وفي التطور الداخلي للأحزاب السياسية، حيث لا زالت

الحياة الحزبية إلى اليوم جراء تلك الأوضاع تعيش تقييدا وضبطا على مستوى الممارسة الحزبية لا سيما بعد استئناف العملية الانتخابية عام 1995، من خلال ترسانة قانونية تجسدت في الدستور والذي نتج عنه حل أحزاب ورفض اعتماد أخرى، وفي القوانين العضوية المتعلقة بالأحزاب والانتخابات وقانون الطوارئ وميثاق السلم والمصالحة الوطنية مؤخرا التي تمنح السلطة السياسية في مواجهة الأحزاب هامش مناورة واسعا جدا.

كما لم تساعد الاختلالات التي عرفها النظام والفوضى التي عرفتها الساحة السياسية وعدم اتخاذ مواقف واضحة من قضايا المجتمع والدولة الأحزاب في الوصول إلى الرؤية الواضحة وبلورة إستراتيجية تستطيع بها مواجهة القطاعات التقليدية المتجذرة في المجتمع وحتى لا تفقد تبرير وجودها أصلا ولعب دور حقيقي في إحداث التنمية السياسية في المجتمع بعد إقرار التعددية. الأمر الذي سيؤثر على الأداء الحزبي في ما بعد لا سيما أن علاقة الحزب كتنظيم سياسي مع السلطة التي يتفاعل ويتجاذب معها يؤثر في بلورة هويته الخاصة وصورتهlimage de marque ومواقفه السياسية.

الحزب في الجزائر بين ضعف الأداء وتحديات التحديث السياسي:

في ظل هذه الظروف وإثر عملية تكونها أخذت الأحزاب الكثير من الخصائص السلبية للنظام السياسي الذي جاءت لمعارضته شكليا على الأقل، تجسدت من خلال عجزها في بلورة إستراتيجية تقوم على تجديد الموارد والتكيف مع المطالب الجديدة المبنية على تنوع الفئات وتطورها بل تقوقعت في التفكير الحزبي الريعي المبني على أحادية الموارد في عملية لإعادة إنتاج ريعية الدولة التي أنتجتها، ما انعكس بوضوح على سيرها الداخلي وعلاقتها بالبيئة المحيطة. ولعل أبرز تلك السلبيات أنها لم تعمل على إعادة هيكلة الفضاء السياسي التقليدي وتنمية فضاء جديد تتمكن من خلاله من التحكم في مواردها وخلق نخبة تتمكن من فرض الهيمنة والمشروعية في مضمونها المعاصر وفق الأسس الديمقراطية الانتخابية والدفع بالممارسة السياسية نحو تداول حقيقي للسلطة من خلال دورة للنخبة وبناء أنماط جديدة للمشروعيات القائمة حول تسيير الشأن العام. وكان ذلك إخفاقا

في الاستقرار على نموذج أو نسق في بناء الدولة والمجتمع بصورة تصبح من خلالها قادرة على تمثيل حقيقي للمصالح في المجتمع كخطوة ضرورية أولى نحو التحديث السياسي..

ورغم أن النخب الحزبية في الجزائر تصوّر شرعيتها على مستوى الخطاب بتعابير حديثة قائمة على المبدإ الديمقراطي إلا أنها في الوقت ذاته تستخدم الرموز والاتجاهات التقليدية التي لا تعتقد في القواعد اللاشخصية العامة المنظمة للحياة السياسية، وكأن الاقتناع بالثقافة المؤسسية لم يترسخ بعد لديها وبقيت تؤمن بالطابع الفعال للعادات والتقاليد دون محاولة تغييرها أو تحييدها على الأقل من خلال تجديد موارد الحزب والتكيف مع المطالب الاجتماعية والسياسية الجديدة القائمة على تنوع الفئات وتطورها والتخلي عن التفكير الحزبي الريعي، مما أعطى انطباعا أن التعددية الحزبية والسياسية إجمالا مازالت تعيش مرحلة انتقالية، أطلق عليها البعض بمرحلة **المراهقة السياسية**.

ولعل دراسة **البناء السلطوي للأحزاب** من حيث المنطق التنظيمي فيها لا سيما منطق التوظيف السياسي داخلها وعملية اتخاذ القرار يفسّر جانبا هاما من جوانب تلك المراهقة من خلال تلك الأزمات التنظيمية المتعددة التي عرفتها كل الأحزاب تقريبا والتي أكدت تمركز القرار في يد القيادة سواء كان رئيس الحزب أم نخبة ضيقة عكس ما تنص عليه اللوائح والقوانين الداخلية، وتأزم كبير لدى الأعضاء في تجديد القيادات وتوزع الولاءات داخليا بين أسماء حزبية ذات نفوذ داخله عموما، جعل من مسألة الولاء للمؤسسة الحزبية ضعيفا يكاد ينعدم في بعض الحالات.

وتزداد هذه المظاهر أثناء عملية الهيكلة الداخلية المرتبطة عموما بانعقاد **المؤتمرات الحزبية** على اعتبار المؤتمر كهيئة تنظيمية عليا نقطة تحول وتقييم للمسائل التنظيمية والإستراتيجية السياسية للحزب، وحيزا للتعبير عن انشغالات القاعدة، حيث أظهرت الأحزاب تعثرا كبيرا في عقد مؤتمراتها وتعثرا أكبر في تطبيق القرارات المتمخضة عنها بل وارتباط العديد من المؤتمرات بأزمة داخلية حادة دفعت بعض الأحزاب إلى اللجوء إلى العدالة للفصل في نزاعاتها كما حدث مع حزب جبهة التحرير وحركة الإصلاح، وإذا كانت في مظهرها أزمة تمثيل أو مندوبين مثلا فهي في الواقع تعبير عن صراع

داخل النخبة الحزبية يعكس غياب رؤية واضحة ورشيدة حول فكرة التجديد، تأثرا بات واضحا بثقافة النظام السياسي الذي أنتجها ومازال محددا رئيسا في رسم أدائها في الساحة، وإذا كان ذلك أيضا تعبيرا عن حالة تكاد تكون طبيعية تعبر عن مجموع التحديات التي تتعرض لها المؤسسة الحزبية خلال عملية نموها نتيجة حداثة تجربتها السياسية والتنظيمية فهي أحيانا تعبير عن تذبذب الممارسة الحزبية متأثرة بعلاقتها بالسلطة القائمة من حيث مدى قربها منها أو بعدها عنها بنائيا ووظيفيا. ففوز حزب بالانتخابات بعد ثلاثة أشهر من ظهوره، أو ترشح البعض باسم حزب رغم ترشيح المؤتمر لأسماء أخرى، أو التنقل بين الأحزاب بل وحتى تأسيس حزب آخر ردا على رفض ترشيحات لهو تأكيد على صحة هذا الطرح. فلقد عرف حزب جبهة التحرير الوطني مثلا أزمة كبيرة منتصف التسعينيات جراء خلاف داخلي عميق حول دور الحزب من حيث علاقته مع السلطة وأزمة المشاركة في رئاسيات 1999 وبعدها أزمة المؤتمر الثامن 2003 وأزمات عديدة لا طالما عبرت عن طبيعة العلاقة البنائية والوظيفية التي ما زالت تجمعه بالنظام القائم ولا زالت ترسم مستقبله لحد بعيد بدليل عودته القوية بعد انتخاب الرئيس بوتفليقة وتبعات ذلك على تراجع النشاط الحزبي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي مثلا الحزب الذي جاء لمنافسته مبدئيا بعد الفوز الانتخابي الكبير الذي حققه حزب جبهة التحرير الوطني، وتعزز ذلك التراجع بعد فشل التجمع في إدارة الخلاف الذي حدث في صفوفه منذ 1998 والذي زاد في تدهور شعبيته المصطنعة عموما وأكد افتقاده لقاعدة شعبية حقيقية، وأثر على حجمه السياسي والتنظيمي الحقيقي؛ وما حدث في حركة **النهضة** التي عرفت منذ تأسيسها عام 1990 بالسلطة المركزة لشيخها والمتسبب في انقسام الحزب وظهور حركة الإصلاح وتراجع نتائج النهضة جراء ذلك ثم أزمة حزب **الإصلاح** خلال مؤتمره واللجوء إلى العدالة وانتكاسته الكبيرة في الانتخابات التشريعية الأخيرة 2008، وما يحدث بحركة **حمس** منذ وفاة زعيمها نحناح من أزمة قيادة 2003 ثم أزمة تداخل الصلاحيات بين الرئيس ومجلس الشورى وارتباطه مع مسألة استوزار رئيس الحركة واستياء قاعدة الحزب من نتائجه بالانتخابات الجزئية التي جرت بمنطقة القبائل، وما حدث مع حزب **جبهة القوى الاشتراكية**

و**التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** بعد الانتخابات الرئاسية 2004 نتيجة لتمركز الحزبين في منطقة القبائل وتأثرا بظهور حركة العروش السياسية بالمنطقة وظهور تنافس بينهم حول مراكز النفوذ وما حدث بحزب **التجديد** بعد ذهاب رئيسه بوكروح 2001، وخلافات النواب العشرة من أصل 21 لحزب **العمال** المنسحبين من البرلمان في خلاف مع القيادة 2005، لقد كان لهذا التأزم التنظيمي الذي عاشته تلك الأحزاب دور بارز في تراجع أدائها الحزبي حتى لو كان قصيرا حيث سجّل بعضها تراجعا ملحوظا ضمن الخارطة الحزبية بل وتآكل قواعد البعض منها تأثرا بالظروف الداخلية من جهة وبالظروف العامة التي يعيشها النسق.

هذا وترتبط تلك الأزمات الداخلية بالانتخابات، وتعتبر **عملية الانتخابات** ونماذج التعبير التي تتخللها محكا لقياس مستوى النمو الذي حققه الأداء الحزبي وأساسا عمليا هاما لفحص مستوى الثقافة السياسية وتأكيدا أو نفيا لتلك المراهقة السياسية. لقد أكدت كل التجارب الانتخابية في الجزائر أنه مما لا جدال فيه أن العرش والقبيلة قد تمكنا من اختراق المؤسسة الحزبية لدرجة أنه أصبح من شروط النجاح البحث عن أبناء العروش القوية لوضعهم على رأس القوائم الانتخابية في الولايات التي تسيطر فيها تلك العروش القوية عدديا وسياسيا مهما كانت هاته الانتخابات محلية أو وطنية، حزب كبير أو صغير في المعارضة أو في السلطة، فبقيت الأحزاب في ظل نفس المنطق فاحترمت في ترشيحاتها هذا المعطى السوسيولوجي بل والأنثروبولوجي المميز للعملية الانتخابية في بحثها عن نتائج جيدة أو في سعي لتوسيع قاعدتها الانتخابية كأضعف إيمان[9]. وتعاني بعض الأحزاب الصغيرة من ضعف كبير في إيجاد مرشحين أو جمع التوقيعات الضرورية يتزامن مع ضعف كبير لتوغلها الحزبي في المجتمع وتركيزها على المنطق الجهوي العشائري وتركيز نشاطها في المدن الكبرى فقط مقابل اكتظاظ كبير لدى الأحزاب الكبيرة في تقديمها للترشيحات. وفي ظل هذه الإستراتيجية الانتخابية المبنية على فرضية حضور الرؤية التقليدية الضيقة لدى الناخب والأحزاب لجأت السلطة كما فعلت دائما للاستعمال السياسي لبعض أشكال ضعف المجتمع واستغلال البنى التقليدية المعتمدة على انتماءات ضيقة ما قبل وطنية لا سيما من خلال ما يعرف بمنظمات المجتمع

المدني ذات النزعة الوطنية كمنظمات أبناء الشهداء والمجاهدين وضحايا الإرهاب في مرحلة آتية، كما يجدر في هذا الإطار أن نؤكد على الثقل القانوني الذي يتضمنه القانون العضوي للانتخابات والذي يؤثر على منطق **الترشيحات** الحزبية لا سيما مسألة السلطات التقديرية التي يمنحها القانون للإدارة كوزير للداخلية وطنيا والوالي المختص إقليميا بخصوص رفض الترشيحات حتى من دون تعليل للأسباب ويمكنهم في ذلك التذرع بميثاق السلم والمصالحة الوطنية أو أحكام الدستور.

هذا وتعتبر **الترشيحات** الانتخابية من أهم مظاهر الضعف السياسي للأحزاب من الزاوية المؤسساتية لأنها السبب المباشر في **الانشقاقات** الداخلية التي تعرفها الأحزاب عقب الإعلان عن كل استحقاق والذي تعزز بطغيان الفكر الانقلابي فيها وأفقد المؤسسة الحزبية ضوابطها بل ووصل لتهديد وجودها أصلا وتسبب في زوال البعض منها بصورة ما زال يتحكم فيها في رسم الخارطة الحزبية إلى يومنا هذا الأمر الذي أكد انفصال القواعد الحزبية عن القيادات وتلون الكثير منها حسب المناسبات والظروف في إعادة إنتاج لثقافة الأمس الأحادية.

وتعد ظاهرة **الانشقاقات** داخل الأحزاب السياسية من أهم مظاهر ضعف الأداء الحزبي والتي أصبحت تؤثر بشكل كبير على حجم الحزب وفاعليته، وإذا كانت ظاهرة **العضوية المتنقلة** بين الأحزاب وظاهرة **الترشح المستقل** تعبر من الناحية التنظيمية عن ضعف تجذر التجربة الحزبية في الجزائر نسبيا فهي من الناحية السياسية تعبير عن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية تساهم في التخفيف من حدة الصراع الداخلي وتحقيق التماسك اللازم لبقاء الحزب، وتعبير عن ضعف في مستوى هاته الثقافة لدى التركيبة الحزبية عموما مما أعطى انطباعا بعدم وجود اقتناع فكري بإيديولوجية الحزب وإستراتيجيته وبالتالي برنامجه، وأكّد مبدئيا خيبة أمل للنخب الحزبية الجديدة التي أفرزتها التجربة القصيرة نسبيا للأحزاب في دواليب السلطة حول محاولاتها تغيير موازين القوى الداخلية للحزب لصالحها في مواجهة القيادة التاريخية بأساليب عملها وتقاليدها المستمدة من عهد السريّة.

والمثير للانتباه في هذا الإطار لجوء الأحزاب للإعلان عن ترشيحات أو عن تزكيات أو حتى إقامة تحالفات في إطار ما يعرف في الساحة السياسية الجزائرية **بلجان المساندة** على الرغم

من أن اختيار المرشحين من أهم وظائف الحزب على الإطلاق ولعل الانتشار الكبير لهاته الظاهرة السياسية والسوسيولوجية التي طغت على المشهد السياسي وأصبحت من أهم العناصر المكونة للبناء السياسي فيه وإن كان ذلك في تقديري تأكيدا على ضعف الأداء الحزبي لكن هل هو تأكيد أيضا على أن طبيعة الانتخابات وكيفية تنظيمها وكيفية التسيير السياسي هو الذي منع الأحزاب من العمل السياسي الفعال؟ أم أن الوعاء الانتخابي للأحزاب لم يعد ملكها لأنه أصبح يتلون حسب المناسبات والظروف؟ أم قد تكون النتائج الانتخابية لا تعكس الواقع؟ أم أن الأمر أبسط من ذلك وهو إيمان الجميع بعدم وجود تداول حقيقي وفعلي للسلطة حتى الآن؟

لم يعبر ذلك إطلاقا عن القطيعة مع تجربة سياسية تاريخية زادت في تقوقع مؤسسات الدولة على نفسها في مواجهة المجتمع في شكل رسم اللعبة السياسية بطريقة منعت أية هيكلة للقواعد الانتخابية وعرقل تفتح فضاء للسياسة يعترف باختلاف المصالح الأمر الذي ساهم في انتشار نظرة سلبية للنتائج الانتخابية وانخفاض لمستوى الثقافة السياسية؛ تزامن مع تركيز غير عادي للنشاط الحزبي خلال مرحلة الانتخابات وغياب بارز في ما عداها من الفترات، جعلت الأحزاب تعيش سباتا سياسيا لا تفيق منه إلا بمناسبة الانتخابات مما عمّق من تلك النظرة السلبية لدى الناخب الجزائري. لقد ساهمت الآلية المؤسساتية التي تمخض عنها الحزب السياسي في الجزائر بقدر ما في اغتراب اجتماعي وإقصاء واسع للفئات من العملية السياسية فالتغير مسّ البنية دون أن يطال الأدوار ويعود ذلك لغياب ثقافة سياسية كان من المفروض أن تسبق وتصاحب عملية الإصلاح السياسي. إنه على الأحزاب السياسية اليوم الاتجاه نحو الانتخابية والمهنية كثقافة سياسية، من خلال الاتجاه نحو البحث عن الناخب وضمان ولائه في العملية الانتخابية لأن عهد التعبئة مقابل المشاركة والروح النضالية مقابل الزبونية والأبوية سوف يفرض نفسه لا محالة، ويكون الرجوع إلى المضمون الحقيقي للتعددية هو الضمان الأكيد لحل المشاكل السياسية الواقعية لجميع القوى ذات الوزن الاجتماعي وبذلك يتعدى مطلب التعددية المضمون السياسي ويصبح مطلبا اجتماعيا عاما يعبر عن التطور السريع لتكنولوجيا الاتصال وتحول أنماط التسيير

الاقتصادي ومنازعة دور الدولة وبروز الفرز الطبيعي للأجيال.

الهوامش:

(1)Jean Charlot, **les partis politiques,** Paris: Armand Colin , 1971,seconde édition,p[50-54]

(2)Ibid, p. 53

(3) Gérard Schwartzenberg, **sociologie politique**, 5ème édition, Paris:Montchrestien, 1998, p.411

(4) د. حسنين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث. مجلة **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، العدد ، ص

(5) Omar Carlier, «symbolique du pouvoir et pratique de gouvernement, gestuelle du pouvoir et modèle de souveraineté, les figures présidentielles de l'autorité en Algérie Indépendante 1962/1988 in **annuaire de l'Afrique du Nord**, changement politique au Maghreb, tome XXVIII, édition du CNRS, 1989, P.106

للتفاصيل انظر:

(6) :Mohamed Harbi ,**l'Algérie et son destin .Croyants ou citoyens**, Paris: Media Associes,1994 Louhouari Addi , **L impasse du populisme ,L' Algérie collectivités politique et état en construction**. Alger . ENAL,1990

وانظر أيضا: كنزة مغيش، **الوحدة والانقسامات الداخلية في حزب جبهة التحرير الوطني دراسة في استقرار الحزب في ظل التعددية** . مذكرة لنيل شهادة الماجستير بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية 2003

(7)Bourhein Ghalioune, Le malaise Arabe :Etat contre nation, Alger : ENAG,1991

(8) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. ط3 : مركز دراسات الوحدة العربية، 1999

(9) انظر: عبد الناصر جابي، **مواطنة من دون استئذان**. الجزائر: منشورات الشهاب، 2005، ص.22